حاجة الكثير من الكتب المطبوعة إلى التحقيق أمس من بعض المخطوطات

د. عبد الواحد عبد السلام شعيب*

إنه من الإجحاف العلمي والخلل المنهجي أن يتصدى بعض ذوي الثقافة المتواضعة، والخبرة المحدودة، أو من تشغلهم المشاغل والأعباء من الباحثين، إلى تقحم مجال تحقيق المخطوطات، والنصوص التراثية، من أجل أن يكون لديهم قصب السبق في تحقيقها ونشرها، أو ربما من أجل أن تزدان تلك المؤلفات والمصنفات العلمية لعلمائنا الأُول، بأسمائهم وألقابهم حتى تصير أمراً متداولاً في عالم المكتبات ومعارض الكتب، دون أي اعتبار للدراية والدُّربة في هذا الميدان الشائك الطويل.

كما أنه في الوقت ننفسه لا يمكن بأي حالٍ من الأحوال أن نستثني من هذا النقد أصحاب الباع الكبير والتجربة الواسعة في عالم التحقيق على بعض الانزلاقات أو الهفوات التي وقعوا فيها أثناء قيامهم بهذا العمل المضني، والتي يعتبر التنبيه إليها واستدراكها عملٌ علميٌّ متمِّمٌ لجهودهم الجبّارة في تحقيق ونشر العديد من النصوص والكتب التراثية الجادة، حيث إن أعلامنا الأوائل عندما كانوا يؤلفون تآليفهم ومصنفاتهم العلمية، كثيراً ما يقوم بعض العلماء الآخرين من المعاصرين لهم أو ممن يأتون بعدهم بتأليف كتبٍ على منوالها، أو كتذييل أو استلحاق لها، وذلك لاستدراك ما قد وقع فيها من أخطاءٍ أو أوهامٍ، أو لسدّ ما اعتورها من تقصيرٍ أو نقصانٍ.

وعلى هذا الأساس فإن التحقيق في وطننا العربي والإسلامي، يجب ألا يكون مقصوراً على التراث المخطوط وحسب، بل يجب أن يشمل أيضاً الكثير من الكتب المطبوعة، التي لم تحظَ بتحقيقٍ علمي جيدٍ، إذ أن ما أصابها من تحريفٍ، أو أغلاطٍ، أو تشويهٍ، لا يقتصر ضرره على عمل المحقّق نفسه، وإنما سيصيب الباحثين والدارسين الآخرين، من خلال اعتمادهم على بعض الأحكام والنتائج الخاطئة عند أمثال هؤلاء، التي ستجرهم بدورها إلى نتائج سلبيةٍ وأحكامٍ غير صحيحةٍ أيضاً.

يضاف إلى ذلك أن التحقيقات الهزيلة لأمهات ومصادر تراثنا الإسلامي الزاخر، فيها في الوقت نفسه مساسٌ بالمؤلفين من العلماء والشيوخ أنفسهم، ممن بلغوا الشأو في العلم والسؤدد، والذين لم

* عضو هيئة تدريس بكلية الآداب جامعة طرابلس، بدرجة أستاذ مشارك.

يريدوا لمؤلفاتهم ومظانّهم أن تصل إلى القراء والدارسين بهذا المستوى من التدني والاضطراب، وإنما كانوا حريصين كل الحرص أن تكون في الغاية من الحفل والدقة والإتقان، وهو ما يتماشى اليوم مع منهج علم التحقيق وإحياء التراث.

وهكذا وبناءً على هذه الفرضيّة، فإن هذا البحث سيسعى إلى حلّ إشكالية تصحيح وتصويب واستدراك، ما وقع في بعض الكتب المُحقّقة من أخطاء وأوهام وأغلاط، أو ما افتقرت إليه من جوانب الشرح والتفسير والتوضيح لبعض النصوص الأصلية المُحَقّقة، والتي لم تُعْطَ العناية الكاملة من الدراسة والتقصّي، الأمر الذي جعل منها أشبه بطلاسمَ مغلقةٍ، أو نصوصاً صماء، لا تشفي غليل الباحث في فهم متون ومضامين هذه المصادر العلمية القيّمة لأعلامنا الأفذاذ، التي دبجوها طوال فترة ازدهار حضارتنا العربية الإسلامية إبّان الحقبة الوسيطية.

من هنا فقد ارتأيت في هذا البحث دراسة ومراجعة تحقيق بعض المصادر الأمهات في تاريخ الغرب الإسلامي كنماذج لما أسلفت قوله وهذه المصادر هي:

- (ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك) للقاضي عياض السّبتي (ت 544هـ).
- (كتاب الصّلة) لابن بشكوال (ت 578هـ).
- (بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس) لأحمد الضبّي (ت599هـ).
- (التكملة لكتاب الصلة) لابن الأبّار البلنسي (ت 658هـ).
- (الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة) لابن عبد الملك المراكشي (ت 703هـ).
- (الإحاطة في أخبار غرناطة) للسان الدين بن الخطيب (ت 776هـ).
- (نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب) لأحمد المقّري التلمساني (ت1041هـ).

وعليه فلما كان هذا البحث لا يستوعب الإتيان بالأعداد الكثيرة من الأمثلة والشواهد لجوانب النقص في تحقيق هذه الكتب القيّمة، أو ما تخلّل ذلك من بعض الأخطاء أو الأوهام، لذا فإني سأجتزئ ذكر نماذج منها على سبيل التمثيل لا الحصر وذلك في العناصر التالية:

أولاً: الأغلاط التاريخية الواردة في متن المخطوط بعد الطبع:

جاء في ترجمة القاضي عياض ليحيى بن محمد بن زكريا بن قطّام في كتاب (المدارك) الجزء الخامس تحقيق الأستاذ محمد بن شريفة ما نصّه: (طليطلي تقدم ذكر أبيه وعمه، كنيته أبو زكرياء، لم تكن له رحلة، سمع بقيا، وجل أخذه عنه، وسمع من غيره، وولي قضاء طليطلة وصلاتها، إلى أن قتل سنة ثلاث وتسعين وثلاثمائة، قال الرازي: قتل يحيى بن قطّام ومحمد بن إسماعيل ، وأيوب بن سليمان بطليطلة في هذا التاريخ) (عياض، د.ت، 232).

وهنا نجد أن هذا التاريخ الذي ورد في المتن لوفاة ابن قطّام وهو سنة 393هـ غير صحيح ولا يتناسب مع الواقع التاريخي، وذلك لأن المؤرّخ والجغرافي الأندلسي الكبير أحمد بن محمد الرازي لم يدرك هذا التاريخ إذ كانت وفاته في سنة 344هـ على أيام عبد الرحمن الناصر، كما أشارت إلى ذلك المصادر الأندلسية الموثوقة، مثل: الزبيدي في (طبقات النحويين واللغويين) (الزبيدي، 302) وابن الفرضي في (تاريخ علماء الأندلس) (ابن الفرضي، 135) والحميدي في (الجذوة) (الحميدي، 157) والضبّي في (البغية) (الضبي، 331).

إذن في هذه الحالة لم يتنبه المحقّق إلى هذا التاريخ الخاطئ في هذا النص؛ خاصة وأنه ذكر في الهامش أن إحدى نسخ المخطوط التي قام بتحقيقه قد وردت فيها وفاة ابن القطّام سنة ثلاث وسبعين وثلاثمائة، ومع أنه رجّح التاريخ الأول أي سنة 393هـ فاعتمده في المتن، وجعل من الرواية الثانية في الهامش وهي سنة 373هـ إلا أنه مع ذلك فإن كلا التاريخين خطأٌ ولا ينسجم مع زمن المؤرّخ الذي أمدّنا بهذا النص.

أما في ترجمة القاضي أبي بكر بن السليم فجاء في متن النص المُحَقَّق وهو كلام صاحب (المدارك) طبعاً: "قال الرازي: وفي ليلة الاثنين لإحدى عشرة ليلة بقيت من رمضان سنة خمس وستين وثلاثمائة، أمر القاضي ابن السليم أئمة الفرض بالجامع بأن يصلّوا الوتر ثلاثاً، لا يفصلون بينها بتسليم، كما يفعل قبل، وذلك أن بقي ابن مخلد كان يأخذ به، فأتبعه عليه بعض الأندلسيين، وهو مذهب أهل العراق". (عياض، 283/5).

وهكذا فإن هذا التاريخ الذي ورد في هذه الترجمة هو الآخر لا يمكن أن يكون برواية أحمد الرازي أيضاً، الذي توفي كما أسلفنا سنة 344هـ، ولكن ربما قد يكون هذا التصحيف من النّاسخ غير أنه لم يفطنْ إليه المُحَقِّق، فبقي على ما هو عليه.

وفيما يتعلق بكتاب (بغية الملتمس) للضبي (ت599هـ) الذي حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري، فإنه قد ورد في ترجمة الفقيه الشهير أبي الوليد بن رشد الجد ما نصّه: (محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد أبي الوليد، قاضي الجماعة بقرطبة.. توفي سنة ثلاثين وخمسمائة بقرطبة، وصلّى عليه ابنه أبو القاسم، ودفن بمقبرة ابن عباس) (الضبي، 74/1).

وهذا التاريخ غير صحيح أيضاً؛ لأن وفاة ابن رشد الجدّ هذا كانت سنة 520هـ حيث يقول فيه تلميذه وعصريّه القاضي عياض في فهرسة شيوخه (الغنية) (زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب ومقدمهم، المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف ودقة الفقه، وكان إليه المفزع في المشكلات.. وإليه كانت الرحلة للتفقه من أقطار الأندلس مدة حياته إلى أن توفي –رحمه الله– في ذي القعدة سنة عشرين وخمسمائة) (عياض، 122–123).

وفي كتاب (الإحاطة) لابن الخطيب الجزء الثالث، تحقيق الأستاذ محمد عبد الله عنان، جاء في التعريف بالعالم المفسِّر أبي محمد عبد الحق بن عطية (ابن سعيد، 85) صاحب (المحرّر الوجيز): (وكان عبد الحق فقيهاً، عالماً بالتفسير والأحكام والحديث والفقه، والنحو والأدب واللغة، مقيداً حسن التقييد.. توفي في الخامس والعشرين لشهر رمضان سنة ست وأربعين وخمسمائة بمدينة لورقة) (ابن الخطيب، 541).

غير أن هذا التاريخ غير صحيح؛ لأن وفاة ابن عطية كانت في سنة 541هـ إذ أن معظم المصادر التاريخية قد أجمعت على ذلك، ما عدا صاحب (الصلة) الذي جعل وفاته سنة 542هـ.

وعن أبي عبد الله محمد بن يحيى بن الحذّاء التميمي الأندلسي، فإن ياقوت الحموي يقول عنه: (ورحل إلى مصر فأخذ بها عن الحافظ عبد الغني والجوهري وغيرهما، ثم رجع إلى الأندلس فولي القضاء ببلنسية وغيرها ثم رحل في فتنة البربر فاستوطن سرقسطة إلى أن مات بها سنة عشر وأربعمائة) (الحموي، 2676/6).

وهنا نجد الأستاذ إحسان عباس محقّق كتاب (معجم الأدباء) هذا لياقوت الحموي، قد علّق على هذا التاريخ في الجزء السادس هامش رقم واحد قائلاً: (ترجمة ابن الحذّاء في بغية الملتمس رقم "319" وجعل وفاته سنة 416هـ أما في "الصلة" فقد جعل وفاته كما ذكر ياقوت) (المصدر نفسه) لكن من خلال الرجوع إلى ابن بشكوال في كتابه "الصلة" هذا وجدنا أنه لم يوافق ياقوت الحموي، بل بالعكس ذكر أن وفاته كانت في سنة 416هـ كما أشار إلى ذلك الضبي في "البغية"

وليس كما ورد عند ياقوت، حيث يقول ابن بشكوال عن ابن الحذّاء هذا: (واستقر بالثغر الأعلى واستقضى بمدينة تطيلة، ثم نقل عنها إلى قضاء مدينة سالم، وحدّث هناك، ثم صار إلى سرقسطة، وتوفي بها يوم السبت قبل طلوع الشمس لأربعٍ خلوْن من شهر رمضان سنة ست عشرة وأربعمائة) (ابن بشكوال، 742/2).

ثانياً: التصحيف في رسم أسماء بعض التآليف أو الأعلام:

لعلّ من أمثلة ذلك ما جاء في ترجمة ابن الأبّار في "التكملة" الجزء الثالث تحقيق عبد السلام الهرّاس، لعمر بن أحمد بن خلدون الحضرمي، التي جاء فيها: (من أهل أشبيلية، يكنى أبا البقاء، أخذ عن مسلمة المرجيطي، وكان مشهوراً بعلم الهندسة والنجوم والطب) (ابن الأبار، 150/3).

وهنا نجد المحقق قد علّق في الهامش على كلمة المرجيطي في قوله: (يقال فيها أيضاً المجريطي) (المصدر نفسه).

لكن الصحيح هو ما ذكره في الهامش أي مسلمة المجريطي، وليس المرجيطي، التي أكد عليها في المتن، وذلك نسبةً إلى مدينةٍ مشهورةٍ في الأندلس هي مدينة مجريط التي تحمل اليوم اسم مدريد الحالية ولذلك يقول الحميري في وصفها: (ومجريط مدينة صغيرة وقلعة منيعة، وكان لها في زمن الإسلام مسجد جامع، وخطبة قائمة، وهي بمقربه من طليطلة) (الحميري، 180).

وفي كتاب (الذيل والتكملة لكتابيْ الموصول والصلة) لابن عبد الملك المراكشي السفر الثاني، القسم الثاني، تحقيق الأستاذ محمد بن شريفة، جاء في ترجمة أبي الحسن يحيى بن عيسى بن أحمد المعروف بابن الصّيقل، قوله: (روي عن أبي علي بن سكّرة وأكثر عنه، حدث عنه أبو الفضل في المعجم) (المراكشي، 412–413).

وعلى ضوء هذا النص تدخل المحقّق فأوضح في الهامش أن المقصود بأبي الفضل هو القاضي عياض السّبتي، وهذا صحيح.

ثم أراد تفسير وتوضيح عبارة (حدّث عنه في المعجم) فقال: (انظر الحديث في معجم أصحاب الصّدفي) وفي هذه الحالة لم يجانب المحقّق الصواب؛ لأن المقصود بكلمة حدّث عنه، أي درس عنه الحديث، ولم يروِ عنه حديثاً معيناً ذكر في معجم أصحاب الصّدفي لابن الأبار البلنسي الذي وصل إلينا، ولكن ابن عبد الملك المراكشي قصد من عبارة "حدّث عنه في المعجم" أي أن القاضي قد خصّه بالتعريف والترجمة في مؤلَّفه الذي ألّفه في شيوخ شيخه أبي علي الصدفي ابن سكرة شهيد وقعة قتندة سنة 514هـ والذي سمّاه (المعجم في شيوخ أبي علي الصدفي

ابن سكرة) (عياض، 117) وهذا الكتاب هو الذي ذيّله ابن الأبار البلنسي بكتابه (المعجم في أصحاب القاضي الصّدفي) لأنه يقول في مقدمته: (ومناغياً أبا الفضل ابن عياض في جمع شيوخه وحصرهم، ولا غرو فنحوه في المعجم الذي صنع نحوت، وفوز قدحي بإخلاص كدحي رجوت، ليكون هذا لذلك تتمّة، وليهون الوقوف عليه مؤتمين وأئمة) (ابن الأبار، 13).

وفي كتاب الإحاطة لابن الخطيب الجزء الرابع، تحقيق محمد عبد الله عنان ورد تصحيفٌ في المتن في أسماء بعض مؤلفات القاضي عياض أثناء ترجمة ابن الخطيب له، ومنها كتاب "المستنبطة على الكتب المدونة والمختلطة" (ابن الخطيب، 228/4). وكتاب "الرايد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد" (المصدر نفسه).

وهكذا فالاسم الصحيح للكتاب الأول هو: "التنبيهات المستنبطة على الكتب المدوّنة والمختلطة" (أبو عبد الله، 116)، والثاني هو: "بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد" (المصدر نفسه، 117).

كما وردت عند ابن الخطيب في حديثه عن القاضي عياض عبارة: "من كتاب ولده في مآثره، وهو كنّاش نبيه.." (ابن الخطيب، 222/4).

ولكن لكي يستقيم المعنى يجب أن تكون العبارة هكذا " وهو كنّاش نبيل" وليس نبيه؛ لأن ابن الخطيب قد نعته بذلك في ذكر حاله، حيث قال: (قال ولده في تأليفه النبيل) (المصدر نفسه).

ومن الأمثلة على ذلك أيضاً ما تضمنه كتاب "التكملة" لابن الأبار تحقيق عبد السلام الهراس الجزء الثالث، في التعريف بعلي بن العزيز الزناتي، حيث يقول ابن الخطيب: (من أهل قرطبة، يكنى أبا الحسن، روى عن أبي إسحاق بن ثبات سمع منه الاستيعاب في أسماء الصحابة وأبي عمر بن عبد البر، وكان سماعه منه في سنة ثلاث وثلاثين وخمسمائة) (ابن الأبار، 188/3).

فهنا عبارة "سمع منع الاستيعاب في أسماء الصحابة وأبي عمر بن عبد البر" حدث فيها تصحيفٌ، ولا تؤدي أي معنى بهذه الطريقة، لكن الصحيح يجب أن تكون على هذا النسق "وسمع منه الاستيعاب في أسماء الصحابة لأبي عمر بن عبد البر".

وكتاب ابن عبد البر الحافظ هذا هو المعروف باسم "الاستيعاب في معرفة الأصحاب" أي في تاريخ الصحابة رضي الله عنهم، وهو من كتب ابن عبد البر المشهورة مثال كتاب "التمهيد" ولذلك وصفه ابن خير بأنه "كتابٌ جليلٌ حافلٌ طابقَ اسمُه معناه" (ابن خير، 262/1).

ومن الطريف هنا أن اسم حافظ المغرب الشهير أبي عمر بن عبد البر قد ورد فيه شيءٌ من التصحيف أو التحريف في متن كتاب "بغية الملتمس للضبي في الجزء الأول تحقيق إبراهيم الأبياري، إذ جاء في ترجمته لأبي محمد بن محمد بن أبي دليم قوله: (ذكره الحافظ أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر النّميري) (الضبي، 68/1) بتشديد النون وضمّها، وبياء بعد الميم، غير أن لقبه الصحيح هو "النَّمري" وليس النميري، ومما يؤكد هذه النسبة قول العلاّمة ابن حزم في (جمهرته): (ودار بنو النّمر بن قاسط بالأندلس: حصن وضنّاح من عمل ريّه) (ابن حزم، 302).

ومن الأعلام التي حدث فيه لبسٌ على محقق كتاب "نفح الطيب" لأحد المقري التلمساني وهو الأستاذ إحسان عباس، المؤرخين الأندلسيين أحمد بن محمد الرازي (ت 479هـ) وابنه عيسى بن أحمد الرازي (ت379هـ) حيث يقول في ترجمة الأول في الجزء الأول من "النفح" ص 129 هامش رقم 7: "أحمد بن محمد ابن موسى الرازي: من كبار المؤرخين والجغرافيين الأندلسيين في الفترة الأموية وهو جدّ عيسى الرازي الذي يعتمده ابن حيّان في المقتبس" (المقري، 129/1).

ويبدو أن الأستاذ إحسان عباس قد اختلط عليه الأمر هنا بين محمد الرازي جدّ عيسى الرازي وبين ابنه أحمد والد عيسى، ولتوضيح هذه المسألة نعود إلى ابن الأبار الذي يقول في ترجمة عيسى الرازي هذا: (عيسى بن أحمد بن محمد ابن موسى بن بشير.. يعرف بالرازي، من أهل قرطبة وأصل سلفه من المشرق وجدّه محمد بن موسى هو الداخل إلى الأندلس وقد تقدّم ذكره، أخذ عيسى هذا عن أبيه أبي بكر أحمد بن محمد وغيره وكان عالماً بالآداب والأخبار..) (ابن الأبار، 491).

ومن اللافت للانتباه أن الأستاذ إحسان عباس الذي جعل من عيسى الرازي حفيداً لأحمد الرازي في تعليقه هنا في "نفح الطيب" قد اهتدى في تحقيقه لكتاب "الذيل والتكملة" لابن عبد الملك المراكشي، السفر الخامس، القسم الثاني، إلى أن أحمد الرازي هو والد عيسى الرازي وليس جدّه، حيث يقول في التعليق على ترجمة ابن عبد الملك لعيسى في هذا السفر: "وهو المؤرخ المشهور

وكذلك والده أحمد، فإن له مؤلفاتٍ في التاريخ وفي خطط قرطبة، وفي الأنساب، أما عيسى فهو عمدة من جاء بعده من المؤرخين" (المراكشي، 491/2).

ومما تجد ملاحظته كذلك في بعض الكتب المحقَّقة، ورود بعض الأخطاء أو التحريفات في نسبة الأعلام إلى مدنهم أو بلدانهم التي نشأوا فيها، مثال ذلك ما جاء في الجزء الخامس من كتاب "المدارك" للقاضي عياض تحقيق الأستاذ محمد بن شريفة أثناء ترجمة أبي محمد عبد الله بن أحمد بن موسى الأنصاري المعروف بابن ملول إذ يقول القاضي عياض حسب النص المطبوع: (أندلسي الأصل، وشقة، وسكن مصر، وسمع الصموت والفرغاني، وأبا بكر بن داود البغدادي، واعتنى بالتاريخ والخبر..) (عياض، 283/5).

فهنا عبارة "أندلسي الأصل وشقة" لا تعني شيئاً، ولكن الصحيح أن تكون هكذا "أندلسي الأصل وشقيّه" أي من مدينة وشقة*؛ لأن هذا المصطلح كان متداولاً عند أصحاب التراجم من الأندلسيين والمغاربة، فها هو ابن الخطيب يقول في التعريف بالقاضي عياض: (القاضي الإمام المجتهد، يكنى أبا الفضل، سبتي الدار والميلاد، أندلسي الأصل بسْطيّه) (ابن الخطيب، 222/4) أي نسبة إلى مدينة بسْطة**.

ثالثاً: الإتيان بالتعريفات والتراجم المبتورة في الهوامش:

إذا كانت مهمة المحقق في المقام الأول هي العمل على إخراج النص المخطوط بالصورة التي كان يأمل صاحبه إيصالها للقراء والدارسين، بأن تكون في منتهى الدقة والوضوح والإتقان، وإذا كانت لغة وثقافة علمائنا الذين دبّجوا تلك الأعداد الجمّة من الكتب والنصوص المخطوطة زمن ازدهار حضارتنا العربية الإسلامية، تختلف اختلافاً كبيراً عن لغة وثقافة عصرنا الحاضر، وعليه فيتوجّب على المحقق أن يضطلع بإعطاء تعريفات وتراجم وافية لكل ما يراه مناسباً، مما يتضمنه متن النص المخطوط من أعلام أو مدن أو مواقع أو غيرها حتى يسهل بذلك فهم واستيعاب مضامين هذه الكتب والمظانّ القيمة.

---

* وشقة: مدينة بالأندلس، لها سوران من حجر، بينهما وبين سرقسطة خمسون ميلاً، وهي كريمة التربة ويحيط بها من جهاتها جناتٌ معروشة، وحدائق من الثمار ملتفّة، وفيها تعمل الدروع والبيضات الرشيقة، وهي دار صنعة". الحميري: صفة جزيرة الأندلس منتخبة من كتاب الروض المعطار، ص194-195، أبو بكر الزهري: كتاب الجغرافية، ص 82.

** بسطة: بالفتح مدينة بالأندلس من أعمال جيّان، وهي مشهورة بالمياه والبساتين، وبها كانت طرز الوطاء البسطي من الديباج، الذي لا يعلم نظيره، وبها جبل يعرف بجبل الكحل، لا يزال ينقر منه كحل أسود، يزيد بزيادة القمر، وينقص بنقصانه". ياقوت الحموي: معجم البلدان 422/1، الحميري: صفة جزيرة الأندلس ص44-45.

ولكن على الرغم من حرص الكثير من المحققين على توخّي هذا النهج وتطبيقه، غير أن البعض من هؤلاء لم يُولِ الأمرَ عنايتَه وبالتالي أضحت أعمالهم في هذا الشأن في حاجة إلى سدّ هذا النقص لكي تعم الفائدة، ولو أدّى ذلك إلى إعادة تحقيقها من جديد.

ومن أمثلة التعريفات المبتورة التي لا تفي بالغرض، ولا تسهّل على القارئ فهم فحوى النصّ الأصلي للمخطوط، ما ورد في الجزء الأول من كتاب "بغية الملتمس" للضبي تحقيق الأستاذ إبراهيم الأبياري في حديثه عن فتح الأندلس حين يقول: (إن موسى هو الذي وجّه طارقاً بعد مدخله الأندلس إلى طليطلة، وهي في النصف فيما بين قرطبة وأربونة) (الضبي، 1/28–29).

وعلى أثر هذا النص تدخل المحقّق للتعريف بمدينة أربونة فقال: (أربونة بفتح أوله ويُضم ثم السكون، وضم الباء الموحّدة، وسكون الراء ونون وهاء) (المصدر نفسه، 29) معجم البدان 1/190.

وهكذا فإن هذا التعريف المبتور لهذه المدينة لم يُفِد القارئ شيئاً؛ لأنه لم يحدّد له حتى موقع المدينة في أيّ مكانٍ من العالم، في حين أن صاحب "معجم البلدان" الذي استقى منه المحقّق هذا التعريف الهزيل قد أجمل لنا القول في التعريف بهذه الحاضرة الأندلسية حيث قال: "أربونة بفتح أوله ويضم، ثم السكون وضم الباء الموحدة، وسكون الواو، ونون وهاء: بلدٌ في طرف الثغر من أرض الأندلس، وهي الآن بيد الإفرنج، بينها وبين قرطبة على ما ذكره ابن الفقيه، ألف ميل، والله أعلم" (الحموي، 1/140).

ومنها أيضاً التعريف الذي خصّ به الأستاذ الأبياري بلد الزلاّقة وذلك في تحقيقه لكتاب "الصلة" لابن بشكوال، الجزء الثاني، حيث عرفها في الهامش بقوله: "الزلاّقة بفتح أوّله وتشديد ثانيه، وقاف، أرضٌ بالأندلس قرب قرطبة" ابن بشكوال، 2/678).

وتعتبر الزلاّقة هذه أشهر من نارٍ على علمٍ بالنسبة لبلاد الأندلس؛ لأنها هي التي وقعت فيها المعركة الشهيرة بين المرابطين الذين هبّوا لنجدة إخوانهم في العدوة الأندلسية بقيادة أميرهم يوسف بن تاشفين وبين ملك قشتالة وليون ألفونس السادس سنة 479هـ/1086م، والتي انتصر فيها المرابطون انتصاراً ساحقاً على القوات القشتالية، الأمر الذي أمدّ في عمر الوجود الإسلامي بالأندلس قروناً أخرى (شعيب، 55).

وعلى أية حالٍ فلو رجعنا إلى تعريف ياقوت الحموي لبلد الزلاّقة في "معجم بلدانه" لتبيَّن مدى ضآلة هذا التعريف الذي أتى به المحقّق، وعدم جدواه؛ لأنه لا يبلغ المعنى، ولا يوقفنا على تلك الأهمية التي يحظى بها هذا الموضع بالنسبة للمسلمين بعامة.

ولكي نقارنَ بين نصّ المحقّق المختزل ونصّ ياقوت الأصلي، فإنه قد جاء في معجم البلدان قوله: (الزلاّقة، بفتح أوّله وتشديد ثانيه، وقاف، أصله من قولهم مكان زلْقٌ أي دحض، وزلقت رجله، تزلّق زلقاً، والزلاّقة الموضع الذي لا يمكن الثبوت عليه من شدة زلقه، والزلاّقة بأرض الأندلس بقرب قرطبة، كانت عندها وقعة أيام أمير المسلمين يوسف بن تاشفين من الأذفوش ملك الإفرنج مشهورة) (الحموي، 146/3).

وفي ترجمة الضبي لمحمد بن أبي الحسام طاهر القيسي المعروف بالشهيد، الذي شهد مع الحاجب المنصور محمد بن أبي عامر فتح مدينة قلمرية بغرب الأندلس، يقول الأستاذ إبراهيم الأبياري في تحقيقه لكتاب "البغية" معرّفاً بقلمرية هذه: (قلمرية: بضم أوله وثانيه، وسكون الميم، وكسر الراء، وتخفيف الياء، مدينة بالأندلس) (الضبي، 116/1).

فهنا أيضاً لا نعرف من خلال هذا التعريف أين موقع هذه المدينة من بلاد الأندلس، وما هي أقرب المدن إليها وبماذا تشتهر، وهل هي مدينة داخلية أم قريبة من البحر إلى غير ذلك.

وعليه فالمحقق هنا اعتمد على ياقوت الحموي دون غيره من الجغرافيين الآخرين، وبخاصةٍ من الأندلسيين والمغاربة، وأهل مكة أدرى بشعابها، فكان عليه أن يعود مثلاً إلى البكري في (المسالك والممالك) أو أبي بكر الزهري في (كتاب الجعْرافية) أو ابن سعيد في (كتاب الجغرافيا) أو الإدريسي في (نزهة المشتاق في اختراق الآفاق) أو الحميري في (الروض المعطار في خبر الأقطار) أو الرشاطي في (اقتباس الأنوار) أو العذري في (ترصيع الأخبار وتنويع الآثار والبستان في غرائب البلدان) أو ابن غالب في (فرحة الأنفس) وغيرها.

وعلى هذا الأساس فلو تمّ الرجوع إلى أحد هذه المصادر لأمكن الحصول على تعريف شافٍ لهذه المدينة الأندلسية، ولنأخذ مثلاً نصّ الحميري الذي يقول في وصفها: (قُلُمرية، بالميم، بالأندلس من بلاد برتقال –أي البرتغال الحالية– بينها وبين قورية أربعة أيام، وهي على جبل مستدير، وعليها سورٌ حصينٌ ولها ثلاثة أبواب، وهي في نهاية من الحصانة، وهي صغيرة

متحضّرة عامرة، كثيرة الكروم والتفاح والقراسيا، .. وهي على نهر عليه أرحاء، وبين قلمرية وشنترين ثلاث مراحل، وبينها وبين البحر اثنا عشر ميلاً) (الحموي، 164).

رابعاً: الإحجام عن التعريف ببعض الأعلام أو التآليف أو نحوها:

إن الترجمة لبعض الأعلام أو التعريف ببعض المؤلفات أو المواقع في عملية التحقيق قد تكون ضرورية ولازمة أحياناً؛ لأن بدونها قد يتعذّر على القارئ فهم ما ورد في متن المخطوط، لا بل إن مثل هذه التراجم أو التعريفات قد تزيل جانب اللبس، في بعض الحالات عندما تتشابه أسماءُ وألقابُ عددٍ من الأعلام أو عندما يكون هؤلاء الأعلام من أصحاب الاهتمام أو التخصّص الواحد.

ويمكن أن نسوق بعض الأمثلة هنا للتدليل على ما نقول:

- جاء في ترجمة القاضي عياض في "المدارك" الجزء الخامس تحقيق الأستاذ محمد بن شريفة، لعبد الله بن أحمد بن بكير قوله: (وذكره أبو عمرو المقرئ في كتاب طبقات القراء، وقال: إنه مشهورٌ ثقةٌ مأمونٌ، روى القراءة عن القاضي إسماعيل وأحمد بن علي الحرار، وابن قتيبة.. وتوفي بعد ثلاثٍ وثلاثين وثلاثمائة) (عياض، 17/5).

فالمقصود هنا بأبي عمرو المقرئ هو أبو عمرو الداني (الذهبي، 226–228)، الذي جمع بين علوم الحديث وعلوم القرآن، وكان أحد الأئمة في علوم القرآن ورواياته وتفسير معانيه وطرقه وإعرابه، وكانت له رحلةٌ إلى المشرق، حيث أخذ بمكة المكرمة ومصر والقيروان، وكان أصله من قرطبة، ولكنه سكن مدينة دانية فاشتهر بها، وكانت وفاته سنة 444هـ (المقري، 136/2).

أما كتاب (طبقات القراء) للداني الذي ورد في نصّ (المدارك) فاسمه كاملاً (تاريخ طبقات القراء والمقرئين) (خليفة، 1105/2) من الصحابة والتابعين، ومن بعدهم من الخالفين إلى عصره على حروف المعجم (ابن خير، 90/1).

وفي كتاب (التكملة) لابن الأبار تحقيق الأستاذ عبد السلام الهرّاس، جاء في ترجمة عمر بن أحمد بن خلدون الحضرمي: (وكان مشهوراً بعلم الهندسة والنجوم والطب، ذكره صاعد القاضي وقال: توفي سنة 449هـ) (ابن الأبار، 150/3).

وهكذا من خلال هذا النصّ تَوجّب الترجمة لصاعد القاضي هذا، وبخاصةٍ أنه أمدّنا بمادةٍ تاريخيةٍ مهمّةٍ.

إذن فهو صاعد بن أحمد الطليطلي (بالنثيا، 239–240)، وكان أحد تلامذة العلاّمة ابن حزم وكان لصاعد هذا عدة اهتماماتٍ علميةٍ، فهو فقيهٌ ومؤرخٌ ، فضلاً عن درايته بعلم الجغرافيا والفلك وغيرها، وقد وصفه ابن دحية بأنه (الفقيه المؤرِّخ المتقن) (ابن دحية، 169).

ومن أهم كتبه: كتاب (طبقات الأمم) (الأندلسي،207) وكتاب (جوامع أخبار الأمم من العرب والعجم) (المصدر نفسه، 60 و142) و(إصلاح حركات النجوم) (المصدر نفسه، 56) وغيرها.

وفي كتاب (التكملة) لابن الأبار أيضاً تحقيق الأستاذ عبد السلام الهرّاس ورد النص التالي في ترجمة يعيش بن زغلل بن سعيد الكزني البلّوطي: (من أهل قرطبة، يكنى أبا سليمان، وهو ابن أخي القاضي منذر بن سعيد، روى عن عمّه، ووقع ذكره في فضائل منذر من جمع أبي عمر بن عبد البر) (ابن الأبار، 234/4).

ولفهم محتوى هذا النصّ، أصبح من الضروري معرفة ماذا يقصد المؤلف بفضائل منذر، وما علاقة ذلك بأبي عمر بن عبد البرّ؟

لذلك نقول إن فضائل منذر هو اسم الكتاب الذي ألّفه حافظ المغرب الشهير أبو عمر بن عبد البر، في قاضي الأندلس منذر بن سعيد البلوطي (الحميدي، 555/2–557) (ت355هـ) وسمّاه (أخبار القاضي منذر بن سعيد البلوطي) (ابن الأبار، 152/1) وقد نقل عن هذا الكتاب ابن الأبار في (التكملة) حيث يسميه تارةً (أخبار القاضي منذر بن سعيد) وتارةً أخرى (فضائل منذر بن سعيد) (المصدر نفسه، 234/4).

وكان القاضي منذر هذا، قد عرف بفصاحة اللسان والشجاعة في الحق، ولذلك يقول عن الحميدي في (الجذوة): (ولي قضاء الجماعة بقرطبة في حياة الحكم المستنصر، وكان عالماً فقيهاً، وأديباً بليغاً، وخطيباً على المنابر وفي المحافل مصقعاً، وله اليوم المشهور الذي ملأ فيه الأسماع، وبهر القلوب، وذلك أن الحكم المستنصر كان مشغوفاً بأبي علي القالي يؤهّله لكل مهمّ في بابه، فلما ورد رسول ملك الروم، أمره عند دخول الرسول إلى الحضرة أن يقوم خطيباً بما كانت العادة جارية به، فلما كان في ذلك الوقت، وشاهد أبو علي الجمع، وعاين الحفل، جَبُنَ ولم تحملْه رجلاه، ولا ساعده لسانُه، وفطن له أبو الحكم منذر بن سعيد، فوثب وقام مُقامه، وارتجل خطبة بليغة على غير أهبة، وأنشد لنفسه في آخرها:

هذا المقال الذي ما عابه فندٌ لكن صاحبه أرزى به البلدُ
لو كنت فيهم غريباً كنت مطرفاً لكنني منهُمُ فاغتالني النّكدُ
لولا الخلافة أبقى الله بهجتها ما كنت أبقى بأرضٍ ما بها أحدُ (الحميدي، 2/555–556).

وبالإضافة إلى بعض الأعلام أو الشخصيات التي قد تفرض الضرورة العلمية والمنهجية إلى الترجمة لها في الهامش أثناء عملية التحقيق والتي أتينا ببعض الأمثلة منها، فإن هناك أيضاً بعض المدن أو البلدان، أو المواقع التي ترد بالنص المخطوط، والتي هي الأخرى إذا لم يهتم المحقِّقُ بتحديدها والتعريف بها لما أمكن استيضاح الفكرة التي أراد المؤلف الأصلي أو صاحب المخطوط إيصالها وإبلاغها، لمن أراد قراءة أو دراسة عمله هذا.

ولعلّ من الشواهد على ذلك ما ورد في كتاب "المدارك" للقاضي عياض، الجزء الخامس، تحقيق الأستاذ محمد بن شريفة أثناء ترجمته لأبي الحسن التلباني التي جاء فيها: (قال أبو الوليد الباجي: فهو فقيهٌ معروفٌ، قال الفرغاني: وكان من أهل إقريطش، قد كتبوا إلى مصر يسألون أن يوجّه إليهم من يفقّههم ويتقلّد حكمَهم، فوقع الاتفاق عليه، فخرج إليها، وأقام بها إلى أن دخلها الروم، واستحوذوا عليها) (عياض، 5/276).

فهل هذا النصّ يا ترى حريٌّ بأن يفكّ غموضه، وذلك للتعريف بهذا الصُّقع ألا وهو إقريطش الذي كان تحت السيادة الإسلامية، ثم ما لبث أن سيطر عليه الروم البيزنطيون؟

وهكذا فالمقصود بإقريطش هنا كما يقول ياقوت الحموي: (اسم جزيرةٍ في بحر المغرب، يقابلها من برّ إفريقية لوبيا، وهي جزيرةٌ كبيرةٌ فيها مدنٌ وقرى، وينسب إليها جماعةٌ من العلماء.. وقيل فتحت بعد 250هـ على يد عمرو بن شعيب المعروف بابن الغليظ، وكان من أهل قرية بطروح من عمل فحص البلوط من الأندلس، وتوارثها عقبه سنين كثيرة) (الحموي، 1/236).

وجزيرة إقريطش التي عرفت عن الجغرافيين المسلمين بهذا الاسم هي جزيرة كريت الحالية الواقعة في بحر إيجة من بلاد اليونان.

ومن الطريف أن الذين فتحوا هذه الجزية هم الأندلسيين الذين ثاروا على الأمير الأموي في الأندلس الحكم بن هشام، في ثورة الرّبض الشهيرة سنة 212هـ/818م، بعد أن طردهم الحكم هذا من بلادهم والذي أصبح يعرف بالربضيّ بسبب ذلك، إذ مكثوا في الإسكندرية حتى سنة

212هـ/828م حيث تمكّنوا بعدها من افتتاح هذه الجزيرة وإقامة دولةٍ إسلاميةٍ فيها إلى سنة 350هـ/961م عندما استولى عليها الروم البيزنطيون بقيادة نيقفور فوقاس (الطيبي، 20–21).

ومن أمثلة النصوص التي يكتنفها شيءٌ من الغموض، وتحتاج إلى ضرورة قيام المحقّق ببعض التعريفات والتعليقات؛ كي يتسنى توضيح الفكرة التي يسعى المؤلف إلى توصيلها للقرّاء والدارسين، وهو ما ذكره ابن الأبار البلنسي في الجزء الثاني من كتاب (التكملة لكتاب الصلة) تحقيق الأستاذ عبد السلام الهراس في حقّ أبي عبد الرحمن عبد الله بن عبد الرحمن بن جحّاف المعافري، بأنه (من أهل بلنسية وصاحب خط الردّ والمظالم بها.. وأدركته فتنة القنبيطور الرومي المتغلّب على بلنسية، وهو يتولى خطة الردّ والمظالم، وكان ابتداؤها في سنة 485هـ، ودخول المدينة صلحاً يوم الخميس منسلخ جمادى الأولى سنة سبع وثمانين، فتمّ حصاره إياها عشرين شهراً) (ابن الأبار، 247/2).

وعليه فلمعرفة ما المقصود بالقنبيطور الرومي الذي استولى على بلنسية فهو ذلك المغامر القشتالي المعروف بالسيد القنبيطور وإن كان اسمه الحقيق رودريجو دياث دي بيفار نسبة إلى قرية بيفار التي تقع إلى الشمال من مدينة برغش، والتي تسميه المراجع العربية باسم "لذريق" أو "رذريق" أو "الطاغية روذريق" (مؤنس، 42).

وقد انشق السيد القنبيطور هذا عن ملك قشتالة النصرانية وأخذ يعمل على حسابه الخاص فعاث فساداً في بلاد شرق الأندلس بعد وقعة الزلاّقة الشهرة سنة 479هـ/1086م في نهاية عصر الطوائف بالأندلس، ومقْدَم المرابطين إليها.

وانتهى الأمر بالقنبيطور إلى فرض حصارٍ خانقٍ على مدينة بلنسية الأندلسية استمر عشرين شهراً كما ذكر ابن الأبار وغيره أي من سنة 485هـ إلى سنة 487هـ (المقري، 577/2)، حيث أذاق أهلها سوء العذاب.

ولذلك يقول عنه ابن بسام: (وقوي طمع رذريق في ملك بلنسية فلزمها ملازمة الغريم، وتلذّذ بها تلذّذ العشاق بالرسوم، ينتسف أقواتها، ويقتل حماتها) (ابن بسام، 97/1/3).

وعلى أثر هذا الحصار الشديد استطاع السيد القنبيطور احتلال مدينة بلنسية من سنة 487هـ وحتى وفاته سنة 492هـ/1099م (بروفنسال، 195)، وإن لم يستطع المرابطون استنقاذها من أيدي القشتاليين حتى سنة 495هـ/1102م (ابن عذارى، 306/3).

وقد فقدت بلنسية في هذه المحنة الكثير من سكّانها إما بالموت أو المجاعة أو الهجرة، كما تركت مأساتها المروّعة وقعاً سيئاً في نفوس المسلمين بالعدوتين الأندلس والمغرب، ولذلك يقول فيها شاعرها ابن خفاجة:

عاثت بساحتك العدا يا دار ومحا محاسنك البلى والنارُ
فإذا تردّد في جنابك ناظر طال اعتبار فيك واستعبارُ
أرض تقاذفت الخطوب بأهلها وتمخضّت بخرابها الأقدارُ
كتبت يد الحدثان في عرصاتها لا أنتَ أنت ولا الديار ديارُ (عباس، 187)

وبالإضافة إلى ما سبق فإن هناك مسألةً أخرى جدّ مهمة في برنامج تحقيق الكتب والنصوص التراثية ألا وهي ضرورة الاهتمام برفع مناحي اللبس والتشابه سواء في رسم بعض الأعلام أم الألقاب، أما فيما يتعلق بتبيين أوجه التشابه في أسماء بعض الكتب والمصنّفات التي قد تحمل نفس المسمّى، أو تشترك مع بعضها في جزء من العنوان على الأقل؛ لأن بدونها لا يمكن تحديد من هو المعنيّ أهذا العالم أم ذاك الذي يشترك معه في الاسم أو اللقب، وكذلك الحال بالنسبة للتآليف التي تتوافق مع بعضها في العنوان.

فعلى سبيل المثال لا الحصر يتضمن النص الذي خصّه القاضي عياض في الجزء الخامس من "المدارك" في التعريف بأبي عبد الله أحمد بن بقي بن مخلد قوله: (قال أبو عبد الملك بن عبد البر: كان أحمد بن بقي حكيماً عاقلاً، وقوراً مسمتاً، ليّناً هيّناً، يصلب في بعض أحيانه، غير أن اللّين أغلب عليه، لم يكن بالأندلس قاضٍ يقارنه في الوقار والسكينة) (عياض، 200/5).

ففي هذه الحالة يستوجب التعريف أو الترجمة لهذا المؤرخ ألا وهو أبو عبد الملك بن عبد البر؛ لأن هناك مؤرخاً أندلسياً آخر يحمل نفس اللقب، وهو أبو عمر بن عبد البر الحافظ، وعلى الأخص أننا نجد عند بعض المؤرخّين عبارة "ذكره ابن عبد البر في تاريخه".

فالمؤرخ الأول هو أبو عبد الملك أحمد بن عبد البر (باشا/61/1)، إذ إن اسمه أحمد، وكنيته أبو عبد الملك، ويرد في الكثير من المصادر بدون كنية، أي أحمد بن عبد البر مباشرة، وكان فقيهاً ومؤرخاً ومحدّثاً، وقد ألّف عدة كتبٍ في فقهاء وقضاء قرطبة وتوفي سجيناً بها زمن عبد الرحمن الناصر سنة 338هـ/949م.

أما المؤرخ الثاني فهو أبو عمر يوسف بن البر الحافظ (ابن خلكان، 66/7-72)، وهو من أعلام القرن الخامس الهجري أي عصر الطوائف بالأندلس، وكان عالماً موسوعياً إذ جمع بين

عدة علومٍ مختلفةٍ كالفقه والحديث وعلم القراءات والتاريخ والأنساب والأدب وغيرها، وله مؤلفاتٌ كثيرةٌ في هذه العلوم، وكانت وفاته سنة 463هـ/1070م.

أما فيما يختص بالتشابه بين أسماء المؤلفات أو عناوينها والتي قد ترد في النصّ المخطوط من غير أن تحظى بتعريفٍ أو تعليقٍ عليها في الهامش من قِبَل المحقّق، لإزالة هذا الغموض أو اللّبس، فإننا سنذكر هنا مثالاً واحداً للاستدلال عما نقول.

فلقد جاء في ترجمة القاضي عياض في "المدارك" الجزء الخامس لمحمد بن هشام بن الليث اليحصبي قوله: (قال ابن عفيف في كتاب الاحتفال: وكان من أهل العلم والحفظ للمسائل، مع الفقه والصيانة، وولاّه القاضي ابنُ أبي عيسى بقرطبة الأحباسَ فأحسن القيام بها مدة) (عياض، 140/5).

فابن عفيف الذي يقصده القاضي عياض في هذه الترجمة هو: أبو عمر أحمد بن عفيف (ابن فرحون، 175/1–176) وكان من أهل مدينة قرطبة، وقد كانت له عنايةٌ بالفقه وعقد الوثائق والشروط التي اشتهر بتبريزه فيها، بالإضافة إلى درايته بالتاريخ، حيث صنّف في أخبار القضاة والفقهاء بقرطبة كتباً اعتمد عليها بعض المؤرّخين الذين جاءوا من بعده (عياض، 105/6).

وبالنسبة لكتاب (الاحتفال) فهو (الاحتفال في علماء الأندلس) الذي كان من بين مصادر القاضي عياض في موسوعته (ترتيب المدارك).

غير أنه مما تجدر الإشارة إليه هنا كذلك أن هناك مؤلفاً أندلسياً آخر في التاريخ يحمل هذا الاسم أيضاً ألا وهو كتاب (الاحتفال في تاريخ أعلام الرجال) للمؤرّخ أبي الحسن بن مفرّج القبشي (ابن الخطيب، 83/1) (ت بعد 450هـ/1038م).

خامساً: عدم ذكر مناسبة الأبيات الشعرية الواردة في المتن أو إيرادها مكسوة:

فمن ذلك ما ذكره ابن الأبار في كتابه "التكملة" الجزء الرابع، تحقيق الأستاذ عبد السلام الهرّاس، أثناء ترجمته لسراج بن عبد الله العثماني التي يقول فيها: (كتب عنه القاضي أبو سليمان بن حوط الله وأنشدنا ببلنسية، قال: أنشدنا أبو الحسن هذا للقاضي أبي محمد بن عطية:

وإذا لثّموا بالريط خلت وجوههم

أزاهير تبدو من فتوق كمائم

وإن قنّعوا بالسّابرية أبرزوا

عيون الأفاعي في جلود الأراقم (ابن الأبار، 4/128–129)

فالذي يقصده هنا الفقيه والمفسِّر والأديب أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت541هـ) هم المرابطون الصحراويون الذين هبّوا لنجدة إخوانهم من مسلمي الأندلس زمن ملوك الطوائف، وانتصروا انتصاراً باهراً على ملك قشتالة وليون ألفونس السادس في وقعة الزلاّقة، وتوحيدهم على أثرها للعدوتين المغرب والأندلس.

ولذلك يقول شاعرٌ آخر في هؤلاء المرابطين:

قومٌ لهم شرف العلا من حمير وإذا انتموا صنهاجة فهم همُ

لما حووا إحراز كل فضيلةٍ غلب الحياء عليهم فتلثّموا (شعيب، 14)

وينسب لابن عطية هذا أيضاً البيتين الشهيرين اللذين قالهما في وصف العاصمة الأندلسية قرطبة ومعالمها وهما:

بأربع فاقت الأمصارَ قرطبةُ

منهنّ قنطرة الوادي وجامعه

هاتان ثنتان والزهراء ثالثة

والعلم أعظم شيءٍ وهو رابعها (المقري، 1/616)

ومن أمثلة الأبيات الشعرية التي ورد بعضها مكسوراً، تلك الأبيات التي ذكرها الضبي في "البغية" لأمير الأندلس عبد الرحمن الداخل في الحنين إلى وطنه الأول بلاد الشام والتي جاء فيها:

أيها الرّكب الميمّم أرضي أقر من بعضي السلام لبعضي

إن جسمي كما علمت بأرض وفؤادي ومالكيه بأرض

قدّر البيْنُ فافترقنا وطوى البيْن عن جفوني غمض (الضبي، 1/32)

فالبيت الثالث هنا جاء مكسوراً بهذه الكيفية؛ لأن كتابته الصحيحة يجب أن تكون هكذا:

قدّر البيْن بيننا فافترقنا وطوى البيْن عن جفوني غمض

وختام هذه الأبيات هو البيت الذي يقول فيه:

قد قضى الله بالفراق علينا فعسى باجتماعنا سوف يقضي (المصدر نفسه)

وهكذا فإن هذا البيت الأخير قد جعل العباسيين يتوجسّون خيفةً من نوايا وأطماع الأمويين في الأندلس، وذلك من إمكانية تفكيرهم في العودة ثانية إلى موطنهم الأصلي ببلاد الشام، والذي أقاموا فيهم خلافتهم الأموية ردحاً من الزمن، حتى سقطت على أيدي أعدائهم العباسيين هؤلاء.

نتائج البحث

وفي ختام هذا البحث أمكن الوصول إلى النتائج الآتية:

1- أثبت البحث أنه على الرغم من الجهود المضنية، والمعاناة الشديدة، التي يبذلها أصحاب الباع الكبير، والدّربة الفائقة في ميدان تحقيق الكتب والنصوص التراثية، فإنهم قد يقعون أحياناً في بعض الأخطاء، أو الانزلاقات التي تستلزم منهم ضرورة العمل على استدراكها وتصويبها، خدمةً للعلم وطلاّبه.

2- يجب ألا يتقحّم ميدان التحقيق من الباحثين، إلا من يملك ثقافة واسعة، ولغة رصينةً، وتجربةً مريرةً، في فنّ التأليف والتصنيف العلمي والمنهجي.

3- إنه من الأهمية بمكان أن يتصدى أصحاب الكفاءة العالية، في علم التحقيق، إلى إعادة تحقيق بعض الكتب والمصادر المهمة، التي لم تحظَ بتحقيقٍ علميٍّ جيدٍ، من أجل أن تؤتي أكلها على أكمل وجه، وأجمل صورة.

4- يستوجب على من يقوم بتحقيق كتب التراث، أن يستعين بأصحاب الخبرة في التخصصات المختلفة، كعلوم الفقه والحديث، واللغة والتاريخ والأدب والجغرافيا وغيرها، لمراجعة عمله وتنقيحه مما قد يعتوره من الأخطاء والشوائب.

5- على القائمين بالتحقيق أن يتنبهوا إلى أن تكون تراجمهم أو تعريفاتهم في الهوامش أو الحواشي، شاملةً ووافيةً، حتى يتسنّى من خلالها للقارئ فهم محتوى النص المخطوط واستيعابه.

6- يتعين على المحقق أن يتدخل لإزالة ما يطرأ في المتن، من بعض جوانب اللبس أو مناحي التشابه في أسماء بعض الأعلام أو ألقابهم، أو للتعريف بين بعض المؤلفات التي تشترك فيما بينها في العناوين والمسمّيات، حتى لا يحدث هناك خلطٌ أو تداخلٌ، يبعد القارئ عن جوهر الحقيقة العلمية.

7- إنه من الأمانة العلمية أن يحرص المحقّق كل الحرص على إخراج نصّه المخطوط في منتهى الدّقّة والكمال، مثلما كان ينوي صاحبه الأصلي له، إذ إن أي قصورٍ أو نقصٍ في ذلك، قد يسيء، ولو بطريقةٍ غير مباشرةٍ إلى الكتاب المخطوط ، وإلى مؤلّفه أيضاً، الذي كان يتحلّى بمكانةٍ سامقةٍ ومنزلةٍ رفيعةٍ، بين كبار رجال عصره من العلماء والشيوخ.

8- إن عملية ترك الكثير من الصفحات المحققّة دون أية تعليقاتٍ أو توضيحاتٍ في الهامش، تدل على عدم اكتراث المحقق بعمله، وعلى هشاشة تحقيقه، الأمر الذي يجعل منه كمًّا ثقيلاً ومملولاً لدى الباحثين والدارسين.

المصادر والمراجع

1- ابن الأبار، أبو عبدالله محمد: التكملة لكتاب الصلة، تحقيق عبد السلام الهراس، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الدار البيضاء، المغرب (د.ت).

2- ـــ، الحلة السّراء، تحقيق حسين مؤنس، دار الكتاب العربي، الشركة العربية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963.

3- ـــ، المعجم في أصحاب القاضي أبي علي الصدفي، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1989.

4- باشا، إسماعيل، هدية العارفين في أسماء المؤلفين وآثار المصنّفين، دار الفكر، 1982.

5- بالنثيا، أنخل جونثالث، تاريخ الفكر الأندلسي، نقله عن الأسبانية حسين مؤنس مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 1955.

6- ابن بسّام الشنتريني، على: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، تحقيق إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1978.

7- روفنسال، ليفي، الإسلام في المغرب والأندلس، ترجمة السيد محمود عبد العزيز سالم ومحمد صلاح الدين حلمي، القاهرة، 1956م.

8- ابن بشكوال، أبو القاسم خلف، كتاب الصلة، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1989.

9- ابن حزم، أبو محمد علي، جمهرة أنساب العرب، دار الكتب العلمية، بيروت، 1983.

10- الحميري، محمد بن عبد المنعم، صفة جزيرة الأندلس، منتخبة من كتاب الروض المعطار في خبر الأقطار، عني بنشرها ليفي بروفنسال، القاهرة، (د.ت).

11- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، (د.ت).

12- ـــ، معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تحقيق إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1993.

13- الحميدي، أبو عبد الله محمد، جذوة المقتبس في تاريخ علماء الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط 2، 1989.

14- ابن خاقان، الفتح، قلائد العقيان ومحاسن الأعيان، تحقيق الشيخ الطاهر ابن عاشور، الدار التونسية للنشر، 1990.

15- ـــ، مطمح الأنفس ومسرح التأنس في مُلح أهل الأندلس، تحقيق محمد علي شوابكة، مؤسسة الرسالة، 1983.

16- ابن الخطيب، لسان الدين، الإحاطة في أخبار غرناطة، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977.
17- ابن خلّكان، أبو العباس شمس الدين، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، (د.ت).
18- خليفة، حاجّي، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1982.
19- ابن خير الأشبيلي، أبو بكر، فهرسة ابن خير، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1989.
20- ابن دحية، أبو الخطاب عمر، المطرب من أشعار أهل المغرب، تحقيق إبراهيم الأبياري وآخرون، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، 1957.
21- الذهبي، أبو عبد الله محمد، معرفة القرّاء الكبار على الطبقات والأعصار، تحقيق طالب العالم أبي عبد الله محمد الشافعي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، 1997.
22- الذهبي، أبو عبد الله محمد، سير أعلام النبلاء، تحقيق وتعليق شعيب الأرنؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1996.
23- الزبيدي، أبو بكر، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، (د.ت).
24- الزهري، أبو بكر محمد، كتاب الجغْرافية، تحقيق محمد حاج صادق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ت).
25- ابن سعيد المغربي، علي، المُغرب في حُلى المغرب، تحقيق شوقي ضيف، القاهرة، 1955.
26- ـــ، رايات المبرّزين وغايات المميزين، تحقيق النعمان عبد المتعال القاضي، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، 1973.
27- شعيب، عبد الواحد عبد السلام، القاضي عياض مؤرخاً "دراسة منهجية نقدية مقارنة"، منشورات مطابع الشويّخ، تطوان، المغرب، 2000.
28- ـــ، دور المرابطين في الجهاد بالأندلس، دار اقرأ مالطا، 1990.
29- الطليطلي، صاعد بن أحمد، طبقات الأمم، تحقيق السعيد علوان، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت، 1985.
30- الطيبي، أمين توفيق، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1997.
31- الضبي، أحمد، بغية الملتمس في تاريخ رجال أهل الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1989.

32- عباس، إحسان، تاريخ الأدب الأندلسي "عصر الطوائف والمرابطين"، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط2، 1978.

33- ابن عذارى المراكشي، أبو العباس أحمد، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، تحقيق ومراجعة ج. س. كولان، وليفي بروفنسال، دار الثقافة، بيروت، ط5، 1998.

34- ابن عياض، عياض بن موسى، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، منشورات وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الرباط، المغرب، الجزء الخامس، تحقيق محمد بن شريفة (د.ت)، والجزء السادس، تحقيق سعيد أعراب، 1981.

35- ــ، الغنية "فهرست شيوخ القاضي عياض" دراسة وتحقيق محمد عبد الكريم، الدار العربية للكتاب، ليبيا-تونس، 1978.

36- ابن الفرضي، أبو الوليد، تاريخ علماء الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1989.

37- المقري التلمساني، أحمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب وذكر وزيرها لسان الدين بن الخطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، 1968.

38- ابن قنفذ القسنطيني، أبو العباس أحمد، كتاب الوفيات، تحقيق عادل نويهض، منشورات دار الآفاق الجديد، بيروت، ط4، 1983.

39- ابن الكردبوس التوزري، عبد الملك، كتاب الاكتفاء في أخبار الخلفاء، نشر تحت عنوان (تاريخ الأندلس لابن الكردبوس، ووصفه لابن الشبّاط) تحقيق أحمد مختار العبادي، معهد الدراسات الإسلامية، مدريد، 1971.

40- محمد، أبو عبد الله ولد القاضي عياض، التعريف بالقاضي عياض، تقديم وتحقيق محمد بن شريفة، طبع وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية، الرباط، المغرب ، ط2، 1982.

41- المراكشي، ابن عبد الملك، الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة، السفر الثامن/القسم الثاني، تحقيق محمد بن شريفة، مطبوعات أكاديمية المملكة المغربية، الرباط، (د.ت)، والسفر الخامس/القسم الثاني، تحقيق إحسان عباس، بيروت، لبنان، (د.ت).

42- مؤلف مجهول الاسم، أخبار مجموعة في فتح الأندلس، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب المصري، القاهرة، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ط2، 1989.

43- النّباهي، أبو الحسن علي، تاريخ قضاة الأندلس أو المرقبة العليا فيمن يستحق القضاء والفتيا، تقديم وتعليق مريم قاسم الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، 1995.

44- ابن فرحون المالكي، برهان الدين، الديباج المذهّب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق محمد الأحمدي، أبو النور، مكتبة دار التراث، القاهرة، (د.ت).